رؤية

❖ «إننا نستقبل يوم الثلاثين من نوفمبر ذكرى الاستقلال الذي لم يأتِ ببساطة بل بدماء سقطت على درب الحرية، فهناك رجال مناضلون شرفاء ناضلوا من أجل الحرية ورحيل الاستعمار وسالت دماؤهم في ردفان وعدن الباسلة وكل المحافظات».

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام

الميثاق
لسان حال المؤتمر الشعبي العام

مناضلون وسياسيون :

الاستقلال جسد انتصارات أهداف الثورة اليمنية

○ حيا مناضلون وسياسيون بالتضحيات البطولية التي قدمها شعبنا اليمني في معركة حرب التحرير، والتلاحم الوطني العظيم الذي توج نضالات شعبنا بتحقيق الاستقلال وخروج الاستعمار من جزء غال من وطننا في يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م. واشادوا في أحاديث أدلوا بها لـ«الميثاق» بمناسبة الذكرى الاربعين لعيد الاستقلال بعظمة التلاحم الوطني للحفاظ على منجزات الثورة اليمنية المباركة والذود عن حياض الوطن ووحدته واستقلاله.

مشيرين الى ان يوم الـ٣٠ من نوفمبر سيظل ملحمة وطنية تفاخر بها الاجيال حيث ثارت الأرض اليمنية وانتفض الشعب اليمني في كل مكان لخوض معركة حرب التحرير من أجل الاستقلال والذي توج بطرد الاستعمار وتوجيه ضربة قاسية لأعوانه لتدخل البلاد عقب ذلك مرحلة جديدة من مراحل النضال من أجل اعادة الوحدة اليمنية والتي تحققت في ٢٢ مايو ١٩٩٠م. مؤكدين ان الوحدة اليمنية محمية وقد عمدت بالدم ولا خوف عليها اليوم أبداً.

كلمة الميثاق

صوب الغد المنشود

بقلم :
عبدربه منصور هادي
نائب رئيس الجمهورية- نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام

□ بعد إعلان النتائج الخاصة بالانتخابات الديمقراطية الرئاسية والمحلية والتي شهدتها اليمن في العشرين من سبتمبر العام الماضي – وهي الانتخابات التي حظيت بترحيب واسع على مختلف الصعد العربية والدولية على أساس أنها عكست التطور الملحوظ في المسار الديمقراطي بعهده الذي لم يكمل العقدين من الزمن في وطن الثاني والعشرين من مايو بعد إعادة الوحدة المباركة وقيام الجمهورية اليمنية.

نقول بعد ذلك الإجراء الديمقراطي مباشرة عقد فخامة الأخ علي عبدالله صالح –رئيس الجمهورية، سلسلة طويلة من اللقاءات والاجتماعات حكومية وتنظيمية وعلى مختلف المستويات القيادية موجهاً بعدة اجراءات عملية لمعالجة العديد من الملفات المتوجب إدراج أهميتها وحل قضاياها بالتزامن مع خطط العمل في برامج التنمية وذلك في اطار البدء بترجمة البرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس والذي يعتبر من أولويات المرحلة كونه يتضمن مصفوفة كبيرة من القضايا التي تهم اليمن وأمنه واستقراره وتطوره التنموي وذلك في ضوء الرؤية الواضحة والاتجاه المدروس والمحدد خصوصاً تلك القضايا العاجلة والملحة المتصلة بحياة الناس، ونعني بذلك تلك القضايا والملفات التي حالت ظروف الدولة والحكومة دون الاقتراب منها ربما.. وفي هذه الأثناء محل تناولنا نجد أن القيادة السياسية قد استشعرت أهمية تلك المعالجات بما يهيئ للصف الوطني التماسك والوحدة،ولو أنه أخذ بتوجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح في حينه وبصورة جدية لما حصل ما حصل من احتجاجات واحتشادات للمطالبة الحقوقية التي هي من نتائج الخلافات والصراعات السابقة وبصفة أكبر ما نتج عن حرب صيف ١٩٩٤م، والتي فرضت للدفاع عن الوحدة.. هذا المشروع الوطني العظيم والذي جاء في إطار أكبر عملية إصلاح اجتماعي واقتصادي في تاريخ اليمن الحديث بعد أن ظل حلماً يراود الأجيال منذ أمد بعيد، وفي مقدمة أهداف الثورة اليمنية «سبتمبر وأكتوبر» دون منازع.. ونحن نؤكد هنا أننا لسنا بصدد التبرير لفشل معين بقدر ما يعنينا تأكيد حقيقة أن ظروف الجمهورية اليمنية الفتية والتي جاءت على أنقاض النظامين الشطريين قد ورثت منذ اللحظة الأولى ركاماً هائلاً من المشاكل والمخلفات والدمامل التي أعاقت انطلاقها بالصورة المطلوبة.. حيث أن جزءاً من ذلك الإرث يأتي الاقتصاد المتواضع بل والمضعضع مقارنة مع ما كان يتطلبه الأمر بما يمكن المواطن البسيط من التماس خير الوحدة، كما أن مخلفات الصراعات والثقافات السابقة بما تحمله معها جعلت دولة الوحدة تنوء بحمل وعبء ثقيل، وهي سمة فرضتها تلك العوامل المتعددة، والجهل بعلم أو بدون علم بمصلحة الوطن العليا وتجاوز المنغصات والنواقص والاتجاه الى الأمام صوب تصحيح المسار والسعي بكل همة وجهد صوب الغد المنشود.

وعود على بدء فقد جرت إعدادات واتصالات واسعة النطاق بعد الانتخابات المشار إليها شملت إخواننا في الجزيرة والخليج، وهم الأقرب الى معرفة الحال كون الجار القريب يتحسس ويلتمس حراك جاره، ويعرف بالتالي طبيعة حاله، بالإضافة الى اتصالات ومشاورات شملت أيضاً الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والبنك وصندوق النقد الدوليين، بهدف الإعداد لمؤتمر لندن للمانحين والذي عقد أواخر العام الماضي في العاصمة البريطانية لندن، وسجل نجاحاً منقطع النظير بجمع ما يربو على خمسة مليارات دولار، توظف بصورة محددة ومدروسة في مجالات التنمية والتطور الاقتصادي.. وجاء بعده في بداية العام الحالي مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية والذي عقد بصنعاء، وكانت له نتائج باهرة جداً باعتبار أن المناخ الاستثماري في اليمن لايزال في حاله البكر، وهناك فرص متعددة ولا حصر لها نتمنى من كل قلوبنا توفير المناخ المناسب والملائم لها دون تشويش أو تعمد إرسال الرسائل المغلوطة، حتى لا تفوتنا المرحلة وتضيع منا هذه الفرص.

أما فيما يتصل بثوابت الوطن المعروفة والتي يأتي في طليعتها النظام الجمهوري والوحدة الوطنية والديمقراطية، فقد تحدثت خلال زياراتي لمحافظات عدن وأبين ولحج، مؤخراً أن هذه الخطوط حمراء.. حمراء.. وقد ضحى من أجلها آلاف الشهداء عبر اجتراح مختلف المراحل وحتى إنجازها في الواقع المعيش.. ولا يفوتني في ختام هذه التناولة أن أرفع الى أبناء شعبنا الكريم أزكى وأخلص التهاني بمناسبة العيد الأربعين ليوم الاستقلال المجيد في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م.

احتفالات رسمية وشعبية تعم أرجاء الوطن بعيد الاستقلال

□ من المقرر أن يلقي فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية كلمة مهمة في المهرجان الخطابي والشبابي الكبير الذي يقام في استاد ٢٢ مايو الرياضي بعدن بمناسبة الاحتفالات بالعيد الـ٤٠ ليوم الاستقلال المجيد الـ٣٠ من نوفمبر يتناول فيها جملة من القضايا على الساحة الوطنية وما قامت به الدولة من معالجات لقضايا المتقاعدين العسكريين والمدنيين، وكذا التعويضات لملاك الأراضي في عدة مناطق من الجمهورية.وفي سياق متصل تعد اللجنة العليا للاحتفالات لاقامة المهرجان الشبابي الذي يشارك فيه نحو ٧ آلاف طالب وطالبة من عموم مدارس محافظة عدن ابتهاجاً بهذه المناسبة، وسيقدم المشاركون لوحات فنية خلال العرض الشبابي تعكس الفرحةبعيد الاستقلال وما تحقق للوطن والشعب اليمني من منجزات تجسد عظمة الثورة اليمنية.

وستشهد محافظة عدن افتتاح ووضع حجر الأساس لعدد من المشاريع في مختلف المجالات باجمالي تكلفة ٨ مليارات و٩٩٥ مليوناً و٣٠٤ آلاف ريال، ومليونان و٤٠٩ آلاف و٦٠٠ دولار.. و٥٠ مليون ريال سعودي، وذلك خلال الاحتفالات بالعيد الـ٤٠ للاستقلال المجيد لـ٣٠ نوفمبر.

كما ستشهد مختلف المحافظات بهذه المناسبة تدشين وافتتاح ووضع حجر الأساس لعدد من المشاريع الخدمية والانمائية في مختلفة المجالات وفي اطار البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، والخطط التنموية.. وسوف تعم الاحتفالات كافة المحافظات كما تقام الفعاليات الخطابية والفنية بمشاركة الفرق الفنية في المحافظات.

رئيس مجلس الشورى:

نوفمبر أوجد أرضية غابت عنها فسيفساء المشيخات والسلطنات

□ خاص– «الميثاق»:

○ وصف رئيس مجلس الشورى الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني الذكرى الاربعين لعيد الاستقلال الوطني المجيد الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م بالتاريخ المهم والاستثنائي من تاريخ اليمن المعاصر الذي انتصرت فيه ارادة الشعب اليمني وثورته الخالدة ٢٦سبتمبر و١٤ أكتوبر وأنجزا استحقاقاً وطنياً عظيماً تمثل في الاستقلال عن الاستعمار البريطاني الغاشم الذي جثم على جزء غال من ترابنا الوطني قرابة مائة وثمانية وعشرين عاماً، قبل ان يغادر آخر جنوده من عدن في الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٦٧م..

وقال ان الثلاثين من نوفمبر مثل محطة مهمة في تاريخ اليمن لاعتبارات عدة من اهمها ان الاستقلال مثل هدفاً وطنياً سامياً، خصوصاً بعد ان كان اليمن في الجزء الشمالي قد تحرر من الحكم الامامي الكهنوتي المستبد، فتوحدت لاجل تحقيق هدف الاستقلال ارادة اليمنيين جميعاً وقد تجلى ذلك بوضوح في ثورة الرابع عشر من اكتوبر.

مؤكداً في تصريحه لـ«الميثاق» ان شرارة ثورة الرابع عشر من اكتوبر المجيدة ثورة الاستقلال من جبال ردفان لم تنطلق من فوهة البندقية بل كانت في واقع الأمر تعبر عن حالة ائتلاف وتلاحم وطنيين عظيمين.

واضاف : يمكن القول ان استقلال الثلاثين من نوفمبر ٦٧م قد أسس لمرحلة مهمة من تاريخ اليمن بما وفره من ارضية ملائمة غابت من عليها فسيفساء المشيخات والسلطنات التي رعاها وحماها البريطانيون في الحقبة الاستعمارية، أضيف اليها بعد تاريخي جديد بتوقيع قيادتي الشطرين على اتفاقية تحقيق الوحدة في الـ٣٠ من نوفمبر ١٩٨٩م التي فتحت المجال لتحقيق الوحدة باعتبارها أسمى أهداف وغايات الشعب اليمني في ظل قيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، تضفي على الذكرى بعدها الحقيقي باعتبارها استحقاقاً وطنياً كبيراً افضى الى استحقاق وطني اشمل في بعده التغييري على واقع الحياة اليمنية وأغنى به الوحدة اليمنية.

واوضح الاستاذ عبد العزيز عبدالغني : ان أهم درس قدمه اليمنيون من خلال ثورتهم الخالدة واستقلالهم المجيد، يتمثل في وحدة الارادة الوطنية والايمان المطلق باليمن الواحد الموحد واللذين يعتبران عنصرا قوة في انجاز استحقاقاتهم الوطنية الكبيرة وفي مقدمتها الوحدة والديمقراطية والتنمية المستدامة والشاملة.

مستنكراً تلك النزعات النكوصية التي بدأت تطل من هنا او هناك وتريد ان تتنكر لهذا الرصيد الضخم من النضال الوطني لأبناء اليمن، بل وتنقض على منجزاته العظيمة متمثلة في الثورة والجمهورية والوحدة والنظام الديمقراطي، مؤكداً انها ستظل نزعات مستهجنة ومدانة من كل ابناء الوطن سواء انطلقت من حنين الى الماضي الكهنوتي الظلامي او انطلقت من رغبة في استعادة ماضي التشطير والتمزق والفرقة.

وقال رئيس مجلس الشورى ان شعبنا يعيش في هذه المرحلة لحظة تحول مهم في تاريخه في ظل ديمقراطي تعددي يعتد فيه بحرية الرأي والكلمة وبشراكة المجتمع ومنظماته المدنية ويفسح فيه المجال للمرأة لكي تنهض بدورها في الشأن العام ويرنو بأمل كبير نحو انجاز استحقاقات التنمية والاصلاح السياسي التي تشكل حوهر البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح والذي نال بموجبه ثقة شعبه في واحدة من أهم دورات الانتخابات الرئاسية التي شهدها اليمن.

وأختتم الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني تصريحه بالقول : ينبغي ان يمثل استحقاقا التنمية والاصلاح السياسي نقطتا التقاء لكل قوى المجتمع في هذه المرحلة.

البركاني في حوار مع «الميثاق»:

المشترك يبث ثقافة عدائية لا يدرك عواقبها

□ قال الشيخ سلطان البركاني الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام : ان الحوار مع الاحزاب يجب ان يستمر وان علاقة المؤتمر بالمشترك لن تنقطع او تتوقف، مؤكداً ان موضوع تشكيل اللجنة العليا للانتخابات لن تكون قاصمة الظهر في الحوار..وأضاف الامين العام المساعد ان مجلس النواب سيبدأ اليوم مناقشة مشروع تعديلات قانون الانتخابات المتعلقة بتشكيل لجنة الانتخابات من القضاة.. مشيراً الى انه هو الخيار الذي كان يطالب به المشترك واصر على ادراجه في اتفاق المبادئ.. متوقعاً ان ينتهي مجلس النواب من تعديل المواد المتعلقة بتشكيل اللجنة نهاية الاسبوع الجاري.

واستغرب الأمين العام المساعد من تناقض المشترك في مواقفه وتنصله من اتفاق المبادئ الموقع بين الاحزاب، مؤكداً ان المؤتمر هو من طرح على طاولة الحوار القضايا المتعلقة بالمطالب الحقوقية، نافياً ان يكون المشترك قد طرح طوال فترة حواره مع المؤتمر قضية اخرى غير قضية اللجنة العليا للانتخابات والنظام الانتخابي.

واضاف ان المشترك لم يطرح هذه القضايا الاقتصادية والمطلبية والحقوقية إلا في بياناته واعلامه للترويج والكذب على الناس.. واكد الامين العام المساعد ان المشترك يلاحق الاعتصامات والتجمعات التي يقيمها بعض الافراد بهدف ايجاد مكان لنفسه داخل هذه التجمعات.. مستبعداً مقدرة المشترك على تحريك نفسه. وقال الشيخ البركاني ان مشروع التعديلات الدستورية سيتم تقديمه بصورة متكاملة الى مجلس النواب بعد اجازة العيد.. مشيراً الى ان لجنة التعديلات الدستورية كانت قد استعرضت المشروع في اجتماع عقدته امس الاول بعدن وابديت الملاحظات ثم اعيد الى اللجنة لصياغته واستيعاب تلك الملاحظات عليه.. مؤكداً ان قضية الحكم المحلي هي الفيصل لحل كل القضايا الاقتصادية والحقوقية والمعيشية.. منوهاً ويجب ألا تظل قضية الحكم المحلي عناوين باهتة او قبساً لا أولياء فيها..وقال ان لجنة التعديلات الدستورية كانوا موقعين عندما خضعوا مشروع التعديلات الدستورية الى تجارب أكثر من ١٥ دولة وهم الآن بصدد آلية باعداد مشروع الحكم المحلي.

□ نص الحوار صـ٢-٣ .

تحتفل بيوبيلها الفضي

الميثاق

مسيرة وطن

◁ ..... ملف العدد (١٥-١٨)

أكدت على الحوار وفقاً للدستور والقانون

الأمانة العامة تدعو البرلمان إلى تشكيل لجنة الانتخابات

□ دعت الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العام مجلس النواب الى تحمل مسئوليته التاريخية وحسم الموقف المثار بشأن اعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات التي انتهت فترتها الدستورية.

ووفقاً للقانون والدستور، كونه حامي الشرعية وليس غيره على الاطلاق، ومسئولاً عن تطبيق الدستور والقانون.

وأوضحت الأمانة العامة للمؤتمر في بيان لها الجمعة الماضية.. أن المؤتمر تقدم بمقترحات بشأن اعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، واستجاب الى مفهوم توافقي مبني على التمثيل لجميع الأحزاب في اللجنة، بحيث تمثل كل الأحزاب القانونية والشرعية المسجلة في لجنة الأحزاب.

وجددت الأمانة العامة تأكيدها موقف المؤتمر الشعبي من الحوار مع كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية، وانطلاقاً من ان مبادئ الحوار لا تقوم على الأهواء والانطباعات الشخصية في الإجتهادات، وإنما على أساس من المسئولية التاريخية التي تقوم على الدستور.

وجاء في البيان أن المؤتمر الشعبي العام يعتقد أن قواعد أحزاب المشترك لا يمكن أن ترضى بأي حال من الأحوال أن تسير حياتها خارج النظام والقانون أو أن تخضع للمزاج والأنانية والمساومات والصفقات التي يعتقد البعض أنهم من خلالها يستطيعون تعطيل نظام الدولة وحركة الحياة، واستبدالها بالفوضى العدمية وسوء النوايا المفرطة.

كما لفتت الى نكوص أحزاب المشترك عن اتفاق المبادئ الذي تم التوقيع عليه في يونيو ٢٠٠٦م.

اليوم.. البرلمان يبدأ مناقشة تعديل قانون الانتخابات

□ تلقى مجلس النواب أمس طلبا من الحكومة بتعديل بعض مواد قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١.

واقترحت مذكرة الحكومة إجراء تعديل المواد ١٩،٢١،٢٢ من قانون الانتخابات المتعلقة باعضاء اللجنة العليا للانتخابات وبحيث يكون الأعضاء من القضاة ووفقاً لموقع «سبتمبرنت» فقد تضمن المقترح أن يزكي البرلمان ١٤ قاضياً فيما يختار رئيس الجمهورية سبعة من القائمة المزكاة.

ونظراً لأهمية مقترح الحكومة «الميثاق» تنشر نص مقترح التعديلات الحكومية المقترحة:

أولا : مادة (١٩)

تشكل اللجنة العليا للانتخابات من ٧ أعضاء يتم تعيينهم وفقاً للإجراءات الآتية :

أ– تقدم هيئة رئاسة مجلس النواب طلباً إلى مجلس القضاء الأعلى لترشيح قائمة تتضمن (٢٢) قاضياً ممن توافر فيهم الشروط المحددة في المادة (٢١) من هذا القانون.

ب– يزكي مجلس النواب (١٤) قاضياً من القائمة المرشحة من مجلس القضاء الأعلى ويرفعهم إلى رئيس الجمهورية.

جـ– يختار رئيس الجمهورية سبعة من القائمة المزكاة من مجلس النواب ويصدر بتسميتهم قرار من رئيس الجمهورية وتكون عضويتهم في اللجنة العليا للانتخابات على سبيل الانتساب طوال مدة اللجنة .

د– يكون إقرار قائمة المرشحين من قبل مجلس النواب والقضاء الأعلى باغلبية الثلثين في كل مجلس .

مادة (٢١)

يشترط فيمن يرشح للجنة العليا للانتخابات ان تتوافر في الشروط الآتية :

١– ان يكون قاضياً لاتقل درجته عن قاضي محكمة استئناف .

٢– ألا يقل عمره عن ٣٥ سنة .

٣– ان يكون من أبوين يمنيين .

٤– ان يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية أو ما يعادلها وان يكون من ذوي الكفاءة والخبرة .

٥– ان يكون مستقيم الخلق والسلوك ولا يكون قد صدر ضده حكم قضائي بات في أي من جرائم الانتخاب أو في جريمة مخلة بالشرف و الأمانة.

مادة (٢٢)

أ– لا يجوز لعضو اللجنة العليا للانتخابات اثناء مدة عضويته في اللجنة ان يرشح نفسه في أي انتخابات عامة أو يشارك في الدعاية الانتخابية للأحزاب والمرشحين .

ب – لا يجوز فصل عضو اللجنة إلا بقرار من رئيس الجمهورية وذلك في حالة فقدانه شرطاً من شروط المادة (٢١) من هذا القانون وبموجب حكم قضائي بات وفي حالة وفاته واستقالته أو فصله يتم باختيار وتعيين خلفاء له لبقية المدة المقررة لعضوية اللجنة وذلك من بين قائمة المرشحين المرفوعة من مجلس النواب عند تشكيل اللجنة العليا للانتخابات .

جـ– ينتخب الأعضاء من بينهم رئيساً للجنة العليا ونائباً له .

د– يعامل عضو اللجنة العليا معاملة الوزير العامل فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات اثناء مدة عمله في اللجنة .

ثانياً: تلغي الفقرة (ثانياً) من المادة (١٢٦) من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (١٣) لسنة (٢٠٠١م).

ثالثاً: يلغى القانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٦م بتعديل قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم (١٣) لسنة (٢٠٠١م) كما يلغى أي نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.

دورة تدريبية لقيادات المؤتمر

يفتتح الاستاذ عبدالقادر باجمال الامين العام للمؤتمر الشعبي العام اليوم بمعهد الميثاق بصنعاء فعاليات الدورة التدريبية التوعوية لقيادة العمل التنظيمي والنشاط النسوي لفرع التنظيم بأمانة لعاصمة.. وتتناول محاضرات الدورة التي يلقيها عدد من الاكاديميين المتخصصين اساليب العمل التنظيمي والسياسي وتستعرض عدد من القضايا المهمة على الساحة الوطنية.. ويتضمن برنامج الدورة محاضرات توعوية عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في مواجهة الاسعار وتحقيق الاستقرار التمويني والسعري، وايضاً الدور الشبابي في العمل التنظيمي وصياغة الخطاب الاعلامي التنظيمي... كما تتناول محاضرات الدورة مبادرة فخامة رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام حول الاصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية المطروحة لمناقشتها من قبل منظمات المجتمع المدني والفعاليات السياسية في الساحة الوطنية.